03

اتفاقيات الشراكة الاقتصادية: حرب أوروبا التجارية على إفريقيا

حتى تفهم إفريقيا، من الضروري أن تفهم أوروبا، تمامًا مثلما هو ضروري أن نفهم الفقراء حتى نفهم الأغنياء.

مقدمة: ثلاثة معالم مستمرة للعلاقات الأوروبية-الإفريقية

في عام 1884م، نقشت أوروبا قارة إفريقيا على خارطة، وتوجهت لاحتلالها، دُمِّرت الحضارات القديمة، وأُقيمت علاقات تحكمها السلع وعلى المستويات جميعها من قبل القوى الغازية، منذ ما سُمِّي بـ (استقلال)

البلدان الإفريقية في الستينيات من القرن العشرين، سُرِّعت عملية تسليع الاقتصاديات الإفريقية، جرى استيعاب العلاقات الرأسمالية من قبل شعوب القارة جميعها، قامت أوروبا في حقبة ما بعد الاستقلال بمجرد تغيير صورة علاقاتها مع إفريقيا، وليس مضمونها.

للعلاقات الأوروبية–الإفريقية ثلاثة معالم رئيسة مستمرة، هي:

1. علاقة مبنية على عدم التماثل في القوة؛ أولئك الذي يفصلون الاقتصاد عن القوة (كما يميل الاقتصاديون إلى القول) يملكون فهمًا جزئيًّا فقط لما يدعم تلك العلاقة؛ الاقتصاد مهم ولكنه لا يعكس القصة كاملة.
2. علاقة بُنيت على مر قرن من الزمان، ودخلت في بنية المؤسسات والثقافة، ومسلك طريف المعادلة. ستأخذ وقتًا طويلًا من الكفاح المخطط والمنظم للانفصام عن ثقافة تابعة بصورة أساسية لأحد الجانبين، وثقافة استعمارية مهيمنة في الجانب الآخر. تحقَّق بعض التقدم في هذا الاتجاه خلال الخمسين سنة الماضية (منذ أن أصبحت غانا مستقلة في عام 1957م)، ولكن هناك مشوار طويل ينبغي قطعه.
3. مايزال الخطاب ونسق المفاوضات اللذان صيغا في الحقبة الاستعمارية مستمرين حتى هذه الأيام، ولا مجال للمبالغة في هذه النقطة؛ إن التعبيرات الضرورية التي ينبغي فهمها في نطاق سياقها التاريخي المناسب هي: الأفضلية، التعامل بالمثل، وعدم التبادل

بالمثل. لقد أصبحت هذه الكلمات لاحقًا جزءًا من مفردات لغة منظمة التجارة العالمية.

أين بدأ ذلك كله؟ إذا أردت أن تفهم الحاضر، فعليك معرفة الماضي.

الجزء الأول: السياق التاريخي

نظام الأفضلية الاستعماري بوصفه صورة من صور الحرب التجارية

الأفضليات الاستعمارية: مصيدة مفاهيمية

بدأت العلاقة الحالية بين إفريقيا وأوروبا في يونيو عام 2000م، عندما وقِّعت اتفاقية كوتونو بين إفريقيا وأوروبا، كان من المفترض أن يُعاد التفاوض على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية (التي غُيِّرت لاحقًا إلى اتفاقيات الشراكة الاقتصادية، وهو تمييز حاذق سأشرح أهميته لاحقًا) بعد عام 2008م؛ من أجل استبدال أفضليات غير التعامل بالمثل بعلاقات التعامل بالمثل، لماذا؟ لأنه كانت هناك وجهات نظر تقول بأن الأفضليات الأوروبية الممنوحة لإفريقيا لا تتماشى مع مبدأ التعامل بالمثل في منظمة التجارة العالمية، وهي لا تنصف بقية المجتمع التجاري، خاصة البلدان الأخرى في الجنوب –مثل الفلبين وكوستاريكا– اللتين لا تتمتعان بمثل هذه الأفضليات.

لذلك، من المهم فهم معنى الأفضلية وعدم التعامل بالمثل؛ متى، ولماذا أصبحت هذه التعبيرات جزءًا من مفردات لغة التجارة الدولية؟ كيف أصبح

تعبير عدم التعامل بالمثل جانبًا من نظام الأفضلية التجارية؟ هل كانت الأفضلية التي مُنحت لإفريقيا تحمل تفضيلًا حقيقيًّا؟ هل كان ذلك يمثل امتيازات منحتها أوروبا إلى إفريقيا، أو أنها ربما كانت تعني عكس ذلك؛ أفضلية أعطتها (أو انتزعت من) البلدان الإفريقية إلى البلدان الاستعمارية التي كانت تتحكم في اقتصادياتها؟ هذه الأسئلة بطبيعة الحال ذات صبغة خطابية، ولكن مجرد إثارتها يبقى أمرًا مهمًّا.

جذور عدم التعامل بالمثل تعود لنظام لأفضليات الاستعماري

كل ما يندرج اليوم تحت اسم الأفضلية تعود جذوره إلى النظام الاستعماري، عندما كانت إفريقيا تخدم المصالح الاستعمارية على حساب المستعمرات، ما الذي كان يشكل حاجات أوروبا الاستعمارية إبان الحقبة الاستعمارية؟

بصورة أساسية، كان هنالك ثلاثة احتياجات:

1. سلع رخيصة للصناعات الأوروبية في منافسة البلدان الاستعمارية الأخرى.
2. سوق للمنتجات المصنعة.
3. السيطرة على النقود والائتمان بوصفها قاعدة لتراكم رؤوس الأموال.

وكيف جرت الاستجابة إلى هذه الاحتياجات من قبل (أو انتزاعها من) المستعمرات؟ لقد تم ذلك من خلال أربع وسائل:

1. بقوة السلاح، حيث حُوِّلت مجتمعات ما قبل الاستعمار لخدمة المصالح الاستعمارية.
2. عن طريق تأسيس نظام حكومة استعماري على المستوى السياسي.
3. عن طريق تأسيس بنية للخدمات المالية والمصرفية وخدمات النقل والتأمين؛ وذلك لتوفير التمويل ووسائل النقل للبضائع الواردة إلى المستعمرات والصادرة منها.
4. عن طريق تأسيس نظام للأفضليات على المستوى الاقتصادي، حيث كانت منتجات المستعمرات تتمتع بحق الدخول؛ على سبيل المثال إلى السوق البريطانية، مقارنة بالسوق اليابانية.

إذن، أصل فكرة الأفضلية في حقيقة الأمر، يمثل مصيدة مفاهيمية، تُعرض اليوم وكأنها امتياز لإفريقيا؛ وفي الحقيقة كانت على الدوام –وماتزال– امتيازًا من إفريقيا إلى أوروبا، في أثناء الحقبة الاستعمارية كان محظورًا على أوغندا– على سبيل المثال– تصدير القهوة أو القطن إلى بلدان مثل اليابان أو ألمانيا، وحتى وإن كانا في ظل السوق الحرة يعرضان أسعارًا أعلى؛ الأفضليات، وليست التجارة الحرة، كانت تناسب المصالح الاستعمارية، وليس مصالح المستعمرات.

دور الأفضليات في دعم أوروبا في مدة ما بين الحربين

كيف استطاعت الأفضليات الإفريقية (في مقابل التجارة الحرة) لأوروبا الاستعمارية أن تدعم الأخيرة في سنوات نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية (1918–39) وسنوات الحرب العالمية الثانية 1939–45)؟ كانت أوروبا في حالة سلام في وقت ما بين الحربين، ولكن كانت هناك

حرب أخرى تحت السطح تدور رحاها بين البريطانيين والأمريكيين؛ في القرن التاسع عشر، كانت بريطانيا تستغل المستعمرات الأمريكية لضمان وارداتها من السلع –مثل القطن والدخان– لتشغيل صناعاتها، وعندما حصلت أمريكا على استقلالها في عام 1776م، كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى هذه السلع في عملياتها التصنيعية، ففقدت بريطانيا كلًّا من مصادر السلع والأسواق، فكان هذا أحد أسباب استعمارها لإفريقيا؛ كانت بحاجة إلى ضمان مصدر بديل للسلع الصناعية؛ القطن من أوغندا على سبيل المثال، ناهيك أنها كانت بحاجة إلى تطوير سوق للمنتجات الصناعية البريطانية.

في الثلاثينيات من القرن العشرين، غرقت أوروبا وأمريكا في حقبة كساد عميق، على المستوى المحلي تناولت نظريات جون مينارد كينز (في إنجلترا)، ونظريات الصفقة الجديدة لروزفلت (في الولايات المتحدة) تحديات متشابهة برزت من خلال كساد الثلاثينيات، على أنهما– على المستوى الدولي– كانتا في حالة حرب؛ حرب حول العملات والأسواق. يصف روبرت سكيديلسكي؛ كاتب سيرة حياة كينز، كيف أن بريطانيا، من أجل أن تحافظ على أفضلياتها التجارية الاستعمارية، قامت بتعبئة خمس وعشرين من مستعمراتها للانضمام إلى تعويم نزولي للجنية الإسترليني مقابل الدولار؛ كان تبرير سكيديلسكي لهذا العمل (الحمائي) ضد الدولار مثيرًا للاهتمام؛ يقول في هذا الشأن: «لقد كان الأمر بالكامل خطأً أمريكيًّا؛ حفاظ أمريكا على تعرفة عالية جعل من الصعب جدًّا على إنجلترا تصدير بضاعة إليها، وتسديد الديون المترتبة عليها لأمريكا»[29].

تطورت المنافسة بين بريطانيا والولايات المتحدة حول الأسواق والموارد إلى حرب اقتصادية كاملة؛ رفضت الولايات المتحدة أن تقبل تخفيض قيمة الجنية الإسترليني بوصفه اجراءً دفاعيًّا من قبل إنجلترا، كانت لدى الولايات المتحدة شكوك بأن بريطانيا تستخدم صندوق تسوية سعر تبادل الجنيه الإسترليني؛ لإبقاء سعر تبادل الجنية منخفضًا لفرض تراجع في الصادرات الأمريكية، وبوصفه إجراءً انتقاميًّا، أوقفت الولايات المتحدة إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب في أبريل عام 1933م، بالرغم من وجود احتياطيات كبيرة لديها[30].

شيء واحد يبرز بوضوح من قصة سكيديلسكي حول التجاذبات الأمريكية–البريطانية في مدة ما بين الحربين؛ وهو أن التلاعب بالعملات ونظام الأفضليات كان هدفه حماية بريطانيا الاستعمارية (وليس المستعمرات) ضد أطماع للولايات المتحدة وسياساتها (الحمائية).

كيف أنقذت إفريقيا أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية؟

ما غفل عنه معظم المؤرخين الغربيين –وهو أمر مهم جدًّا– أن المستعمرات (وليس الولايات المتحدة) هي التي دعمت أوروبا ليس فقط في مدة ما بين الحربين، ولكن أيضًا– وبصورة أساسية– في أثناء الحرب العالمية الثانية التي دارت رحاها بين قوى استعمارية؛ قامت إفريقيا بذلك من خلال:

- توريد المواد الغذائية والسلع الحيوية لدعم المجهود الحربي والجنود الذين يقاتلون في الجبهات.
- الدعم المالي والنقدي.

- هلاك آلاف من الجنود من المستعمرات في جبهات القتال في إفريقيا وآسيا، ناهيك عن المجزرة المادية الضخمة التي حدثت في البلدان الإفريقية؛ حيث خاض الأوروبيون حروبهم بالوكالة[31].

إنها قصة مثيرة للاهتمام، إمَّا أن المؤرخين الاستعماريين قفزوا عنها أو عالجوها بصورة عابرة، دعوني أستكشف المثل الأوغندي في أثناء الحرب العالمية الثانية؛ بين عامي 1941 و1945م، أنشأ البريطانيون نظام الشراء بالجملة؛ لإنتاج القطن والقهوة وتسويقهما وتصديرهما، لقد أُخضع كامل محصول القهوة لبرنامج احتكاري من قبل مجلس تسويق القهوة الأوغندي؛ كان المصدرون البريطانيون يدفعون إلى الفلاحين الأوغنديين (150) جنيهًا إسترلينيًّا مقابل كل طن من القهوة، ويبيعونه في السوق العالمية بسعر يتراوح بين (800 و1000) جنيه للطن[32].

إنه استغلال فاضح بالمقاييس كلها؛ في حالة القطن، أصبحت شركات الحلج تعمل بوصفها وكلاء للدولة البريطانية –كان شراء القطن وتحديد أسعاره يتم بالجملة، فيما نظَّمت الحكومة الاستعمارية مجموعة المصدرين لتصدير القطن بأسعار تحددها الدولة البريطانية بالتعاون مع مصالح القطن الاحتكارية البريطانية، ربما كان من المناسب في ذلك الوقت لشعب أوغندا أن يقوم بالتجارة مع الأعداء –ألمانيا واليابان– والحصول على أسعار أفضل، لكن ذلك كان محظورًا، ليس فقط لأن أوغندا أيضًا (ليس بمحض إرادتها) كانت في حالة حرب مع ألمانيا واليابان، ولكن أيضًا بسبب نظام الأفضليات الاستعماري الذي كان سائدًا قبل الحرب، والذي جرى تضمينه في البنية التحتية الاقتصادية الاستعمارية.

أمريكا وأوروبا تواصلان حربهما حول الأسواق والموارد الإفريقية

في أثناء الحرب العالمية الثانية، وبوصفه جزءًا من ا لجهد الحربي الجماعي، قدَّمت الولايات المتحدة –بموجب خطة تمويلية تدعى (مساعدات تحويل الملكية على أساس الإقراض أو التأجير) – ما قيمته (50,1) مليار دولار (ما يعادل 650 مليار دولار في هذه الأيام) من الإمدادات العسكرية إلى بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين وبلدان حليفة أخرى[33]، غير أن الولايات المتحدة أرفقت هذه المساعدات ببطاقة سعرية، وعلى نحو يعكس الأخلاقيات التي ترافق عنجهية التفوق (حيث يجري استذكار دعوة وودرو ولسون إبان الحرب العالمية الأولى إلى منح المستعمرات حق تقرير المصير الوطني)، طالبت الولايات المتحدة مقابل هذه المساعدات بضرورة أن تُعطي بريطانيا وفرنسا الحرية لمستعمراتهما في آسيا وإفريقيا، كانت هذه الدعوة بالنسبة إلى المستعمرات بمثابة موسيقى تشنف الآذان؛ تمثل عقيدة لتحريرها، ولكن بالنسبة إلى الولايات المتحدة، كانت في واقع الأمر تمثل عقيدة استعمارية –موسيقى من نوع آخر– إيديولوجيا لتحررهم، وإستراتيجية لإرغام البلدان الاستعمارية (خاصة بريطانيا وفرنسا) على فتح أراضيها للبضائع والاستثمارات الأمريكية بوصفه جزءًا مما تسميه سياسة الأبواب المشرعة، وإذا ما جرت تعريتها من عباءتها الأخلاقية، فإن مساعدات تحويل الملكية المرتكزة إلى الإقراض والتأجير إلى أوروبا كانت بمثابة طريقة ذكية لإبلاغ حلفائها العسكريين بأنه إذا ما أُزيلت الأفضليات الاستعمارية، فإننا سنمدُّكم بمساعدات عسكرية تصل إلى بضعة مليارات من الدولارات[34].

لقد اتُّبعت مساعدات نقل الملكية المرتكزة إلى الإقراض والتأجير مباشرة بعد الحرب بخطة مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من الحرب[35]، ومن المعروف الآن أن الهدف الحقيقي لهذه الخطة كان يتعلق بالجغرافيا السياسية؛ أي منع انتشار الشيوعية عن طريق بناء قاعدة صناعية في أوروبا، وغالبًا ما تُقدَّم خطة مارشال في الأدبيات الاقتصادية لهذه الأيام بوصفها نموذجًا تحذو حذوه الدول التي تقدم المساعدات إلى إفريقيا[36]، وفي تمحيص أعمق للموضوع، يتضح أن خطة مارشال لم تكن نموذجًا جيدًا كما كان يجري الحديث عنها، إن ما يُعترَف به حاليًّا هو أن مشروع مارشال كان يمثل خطة مبنية على الحقائق والمعطيات، تهدف أساسًا إلى تمكين الدول الغربية (بما فيها ألمانيا) واليابان للنهوض اقتصاديًّا؛ من أجل مواجهة التحدي المتمثل في الاتحاد السوفييتي، وما كان يبدو حينئذٍ بأنه مسيرته التي لا يمكن وقفها نحو احتلال شرق أوروبا ووسطها، حتى أبواب برلين.

شرعت الولايات المتحدة مباشرة بعد الحرب بإنشاء بنية تحتية اقتصادية عالمية تسهل لها الهيمنة؛ أي منظمة الجات (وهي نسخة مخففة للتجربة الفاشلة لإنشاء منظمة التجارة الدولية)، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والأهم من ذلك، الدولار بوصفه عملة احتياط دولية ترقى إلى الذهب.

لقد قدم سكيديلسكي عرضًا للصراع بين القوة البريطانية المتراجعة والقوة الأمريكية الناشئة في نطاق تشكيل العالم الجديد، وهي معركة كان من المفروغ منه أن تخسرها بريطانيا بحكم التطور التاريخي[37].

اتبعت أوروبا إستراتيجية ذات شقين للتخلص من تهديد سياسة التعددية والأبواب المشرعة التي تتبعها الولايات المتحدة؛ أولًا: العمل مع الولايات المتحدة في ميدان التعاون الأمني والعسكري؛ انضمت أوروبا إلى حلف الأطلسي في عام 1949م (بالرغم من أن أوروبا – في حقيقة الأمر– تركت معظم عبء مواجهة التهديد من جانب الاتحاد السوفييتي للولايات المتحدة. لقد أصبح هذا الموضوع قضية جدلية فيما بعد –أفضت إلى تقاسم العبء– بين الولايات المتحدة وأوروبا). أما الشق الثانية لهذه الإستراتيجية فيتعلق بحماية الأفضليات الاستعمارية ضد أي تجاوزات من قبل الولايات المتحدة، ولهذا الغرض، أقامت أوروبا علاقات خاصة مع المستعمرات السابقة اتخذت شكلي الكومونويلث والفرانكوفونية، كان لكل منهما خصوصياته؛ بالنسبة إلى الكومونويلث، كانت الملكة تمثل رأس هذا النظام، وفي بعض البلدان الأعضاء، كما هو الوضع في معظم بلدان الكاريبي، كانت الملكة تمثل حتى رأس الدولة، حيث تُمثَّل بشخص يسمى الحاكم العام، وفي حالة الفرانكوفونية، كانت فرنسا تشجع طبقة نخبوية محلية في المستعمرات الجديدة ليصبح أفرادها أعضاء في الطبقة الحاكمة في فرنسا، والأهم من ذلك، ربطت أوروبا عملات المستعمرات السابقة بالعملات الاستعمارية؛ الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي، ومن خلال ذلك لم تكن بريطانيا وفرنسا قادرتين فقط على التحكم في العرض النقدي في المستعمرات السابقة، ولكن أيضًا من خلال نظام معتمد للمصارف والائتمان (المساعدات)، استطاعتا التحكم في إنتاج وتسويق الموارد التي احتاجتها أوروبا لمواصلة تلبية متطلبات الشركات الأوروبية.

وبانخراط الولايات المتحدة المتزايد في النواحي العسكرية والأمنية لحلف الأطلسي، تمكنت أوروبا من تعزيز هيمنتها الاقتصادية والمالية على جزء كبير من إمبراطوريتها السابقة، خاصة في إفريقيا والكاريبي وفي جزر الباسيفيكي، فيما تمكنت المستعمرات الأخرى –في آسيا– من القتال من أجل تحقيق استقلالها الاقتصادي النسبي؛ على سبيل المثال، انضمت كل من الهند وماليزيا إلى الكومونويلث ولكن لم تُربطا بأنظمة الأفضليات التجارية البريطانية أو عملتها، أما في حالة فيتنام، فقد اضطر شعبها لخوض حرب تحرير، بداية ضد الفرنسيين وبعد ذلك ضد الولايات المتحدة، معظم هذه المعلومات التاريخية تُغفل في التحليل المعاصر في معرض مقارنة أرقام النمو في آسيا بالتخلف النسبي في إفريقيا[38].

الجزء الثاني: العلاقات التجارية الأوروبية-الإفريقية المعاصرة

التأثيرات البنيوية لنظام الأفضليات على إفريقيا

كان نظام الأفضليات الاستعماري– في حقيقة الأمر– يمثل حالة من الأفضليات المقلوبة؛ نظام يحابي أوروبا، وليس إفريقيا، ومع ذلك وللمفارقات الغريبة التي تدعو للسخرية، دفع الأفارقة (وما زالوا) يدفعون للاعتقاد بأنهم كانوا مدينين (ومازالوا) في بقائهم على قيد الحياة للأفضليات التي كانوا يتمتعون بها (ومازالوا يتمتعون) في الأسواق الأوروبية، من حيث

المنطق الغريب هذا صحيح؛ إنه يشبه العبد المدين للأفضليات التي يمنحه إياها مالكه ليبقى على قيد الحياة كي يكون قادرًا على خدمة سيده.

إن التأثيرات البنيوية لنظام الأفضليات البغيضة هذه واضحة؛ لقد أصبح اقتصاد المستعمرات تابعًا للاقتصاد الاستعماري، واستمر هذا حتى اليوم، بعد خمسين سنة من تحرر إفريقيا السياسي (وليس الاقتصادي)؛ إذ تستخرج الإمبراطورية الموارد (الزراعية والمعدنية) وتستغل العمالة الرخيصة في المستعمرات من أجل تصنيعها فيما تستمر الأخيرة تعاني بنية غير متطورة، تُنتج المستعمرات الجديدة ما لا تستطيع استخدامه أو استهلاكه؛ مثل القطن والكاكاو، فيما تستورد من أوروبا البضائع الجاهزة؛ مثل المواد الغذائية المصنعة والمنسوجات والمنتجات الهندسية. لقد أنتجت الأفضليات– في المدى البعيد– بنى اقتصادية تعتمد فيها المستعمرات على أوروبا؛ ابتداءً من إنتاج البضائع والخدمات، إلى البنى المالية (المصارف والأنظمة المالية)، والسياسات الضريبية والمالية، والهياكل التعليمية، وأنظمة الحكم، والثقافات، وفوق ذلك كله، طريقة تفكير النخب التي وضعت في السلطة من أجل خدمة احتياجات أوروبا؛ إنها بنية عملاقة من التبعية المتنكرة في ثوب الأفضلية.

تستحق هذه الفكرة أن تبقى في الذاكرة؛ إذ يوجد لها تأثير عندما نأتي لفحص وضع المفاوضات الحالية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية؛ خذ الموز على سبيل المثال، فبسبب نظام الأفضليات استوردت بريطانيا الموز من إفريقيا ومنطقة الكاريبي، واستوردته فرنسا أيضًا من ساحل العاج والكمرون وجزر الجوادلوب والمارتينيك، أما إيطاليا فقد استوردته من

الصومال، وعندما فُكّك نظام الأفضليات بموجب نظام منظمة التجارة العالمية، واجهت المستعمرات السابقة احتمال فقدان حقّها في إدخال منتوجاتها إلى الأسواق الأوروبية من دون تعرفات، وقد شكا صغار المزارعين في الكاريبي من أن فقدان الأفضلية سيخضعهم للمنافسة من جانب مناطق منتجي المزارع الكبيرة؛ مثل ديل مونتي في الفيليبين وأمريكا الوسطى، الأمر الذي ستكون له آثار مدمرة في اقتصاديات عديدة في منطقة الكاريبي؛ أصبح الموز مجالًا لتجاذبات رئيسة في التسعينيات من القرن العشرين بين المجموعة التي تضم بلدان إفريقيا ومنطقتي الكاريبي والباسيفيك من جهة، وبين بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى[39].

أو خذ السكر؛ في وقت الحرب الباردة، كان بمقدور بلد مثل الموريشس– على سبيل المثال– تصدير (100) بالمئة من إنتاجها من السكر إلى أوروبا بأسعار أعلى من الأسعار العالمية، ولهذا كان الاقتصاد يعتمد بصورة كلية على السكر، وتبعًا لذلك على أوروبا، وعندما جاء الوقت لجعل أسعار صادرات الموريشس من السكر منسجمة مع الأسعار العالمية، كان عليها إحداث تحول بنيوي في كامل اقتصادها.

كان الموز والسكر والقطن واللحم البقري من بين أصناف السلع الرئيسة لإنتاج المستعمرات التي أخذت تواجه تحديات هائلة؛ بسبب الاعتماد عليها الذي أوجده نظام الأفضليات الاستعماري، لقد كانت إعادة هيكلة كامل نظام الأفضليات بمثابة كابوس؛ إذ إنها تشبه قلبًا لمجرى التاريخ خلال السنوات المئة الأخيرة.

خلفية اتفاقية كوتونو

كانت الزراعة –إنتاج السلع الغذائية والزراعية والتجارة بها– تشكل إحدى القضايا الأكثر إثارة للجدل في العلاقات بين قارتي إفريقيا وأوروبا؛ إفريقيا تحتاج إلى الغذاء من أجل العيش، والسلع الأخرى من أجل التصنيع، كان بمقدور الولايات المتحدة بعد عام 1776م التحكم في السلع؛ مثل القطن والسكر من أجل التصنيع الخاص بها، وفي الوضع الجيوسياسي والاقتصادي المعاصر، لا تستطيع أوروبا السماح لإفريقيا بالذهاب إلى المربع الأمريكي، كما يوضح العرض التالي.

إحدى المصاعب التي تواجه أوروبا تتمثل في النظام التجاري الجديد الذي جرى الاحتفاء به بتوقيع اتفاقيات جولة أوراغواي، لقد نجحت أوروبا في هذه السنين كلها في الإبقاء على الزراعة خارج النظام التجاري، علاوة على أن الزراعة لم تكن ضمن اتفاقية الجات القديمة، ونتيجة للضغط من قبل الولايات المتحدة، أُدرجت الزراعة ضمن اتفاقيات جولة أوراغواي في عام 1995م، وضمن نطاق منظمة التجارة العالمية لاحقًا، كان رأي الولايات المتحدة أنه بموجب نظام منظمة التجارة العالمية تُعدُّ السياسة الزراعية المشتركة أمرًا مشوِّهًا للسوق، لقد أجبرت أوروبا على إنهاء نظام الأفضليات لبلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

بموجب السياسة الزراعية المشتركة القديمة، كان الاتحاد الأوروبي قد قدم أفضليات استعمارية إلى المستعمرات السابقة؛ حتى يكون بمقدورها إنتاج الغذاء الضروري (اللحم البقري، والموز، والسكر، وغيرها) لأوروبا، وضمن لها أسعارًا تفوق الأسعار السائدة في السوق العالمية، كان هذا يهدف

إلى توفير الأمن الغذائي لأوروبا في سياق الحرب الباردة، وضمن أوروبا نفسها، كانت السياسة تقضي بالحفاظ على المنتجين عاليي التكلفة الذين لا يتمتعون بالكفاءة السوقية (المشوهين للسوق)، وذلك من خلال حدود دنيا للأسعار بضمان الدعم، مع التخلص من الفائض العرضي في السوق الدولية وتقديم حسومات للتصدير، وبهذا كان الأمن الغذائي لأوروبا في الأيام الخطرة للحرب الباردة يشكل هدفًا إستراتيجيًّا. أما من الناحية المالية، فكانت التكلفة باهظة، لكنها كان تُعدُّ مبررة تحت الظروف السائدة في ذلك الوقت، وعلاوة على ذلك كانت التكلفة أيضًا باهظة من ناحية خلق التبعية لمجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، ولكن في ذلك الوقت كانت تُقدَّم إلى هذه البلدان على أنها امتياز خاصٌّ لها.

عندما انتهت الحرب الباردة بحلول عام 1991م، لم يعد بالإمكان تبرير دفعات الاسترداد الكبيرة الخاصة بالتخزين والتصدير على المستوى المحلي الأوروبي، فضلًا عن أنه لم يعد بالإمكان الدفاع عن المعاملة التفضيلية لمجموعة دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، وفي مواجهة هذا الوضع، أعطت أوروبا الأولوية لحماية مزارعيها،؛ ففي عام 1992م، حدث تحول رئيس في السياسة الزراعية المشتركة من نظام دعم الأسعار إلى الدعم المباشر للمزارعين، كان الهدف من ذلك تخفيض الأسعار المحلية للمنتجات الزراعية، من دون تآكل مدخولات المزارعين، نُظر إلى مثل هذا الإجراء على أنه يتماشى مع نظام منظمة التجارة العالمية؛ إذ كان يعدُّ أقلَّ تشويهًا للعملية التجارية بموجب تصنيفات الصناديق الخضراء والزرقاء[40]، وفضلًا عن ذلك، فإن تخفيض الأسعار وإغلاق الفجوة بين أسعار الاتحاد الأوروبي والأسعار العالمية، قدَّم حافزًا لمصنعي المنتجات الزراعية في الاتحاد

الأوروبي للإنتاج من أجل التصدير، وبالفعل كان هذا هو أحد الأهداف الرئيسة للسياسة الزراعية المشتركة الجديدة، تحت ضغط من الصناعات الغذائية، أصبح الهدف تزويدَ صناعة الغذاء الأوروبي بمدخلات زراعية أولية؛ وذلك حتى يتسنى الحصول على حصة في السوق الدولية للأغذية المصنعة.

أصبحت أوروبا بحاجة إلى أسواق أوروبا ومواردها أكثر من الولايات المتحدة على سبيل المثال، وبدخول الصين إلى إفريقيا، كان على أوروبا أن تفقد الكثير بسبب عدم قدرتها التنافسية النسبية في مواجهة الصين، وعن طريق استخدام ما يطلق عليه المساعدات الإنمائية والاستثمارات والتكنولوجيا، تستطيع أوروبا منافسة الصين، وكذلك منافسة الهند والبرازيل، وفوق ذلك كله، تحاول أوروبا استغلال علاقتها التاريخية بإفريقيا من أجل تعظيم مكانتها المتميزة في مواجهة منافسيها العالميين.

على هذه الخلفية شرعت أوروبا في نسج خيوط عنكبوتها لإفريقيا.

اتفاقية كوتونو التجارية بين الاتحاد الأوروبي وبلدان إفريقيا، الكاريبي، الباسيفيكي: معاهدة غير متكافئة

لومي تحل محل ياوندي وكوتونو تحل محل لومي

عُقدت أول اتفاقية تجارية بين المفوضية الأوروبية والمستعمرات الأوروبية الفرانكوفية السابقة في إفريقيا في ياوندي، الكاميرون، في عام 1963م، وفي عام 1969م، عقد الاتحاد الأوروبي اتفاقية منفصلة مع بلدان منطقة البحيرة الكبرى الثلاث في شرق إفريقيا (كينيا، أوغندا، تانزانيا)، أطلق

عليها اسم اتفاقية أروشا، وعقدت أيضًا الموفوضية الأوروبية اتفاقيات مماثلة مع المستعمرات السابقة الأخرى في الكاريبي والباسيفيكي، وفي السبعينيات من القرن العشرين، قررت المفوضية الأوروبية جمع هذه البلدان كلها في إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في نظام تجاري مشترك.

في عام 1974م، اجتمع مفاوضون من مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي ومن المفوضية الأوروبية في دار السلام (في ما كان يسمى حينئذٍ فندق كيليمانجارو)؛ لإجراء مفاوضات حول ما سُمِّي لاحقًا لومي 1، كان وزير خارجية غويانا؛ شريداث رامفال، يقود وفد المفاوضات الذي يمثل بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، في ذلك الوقت كنا أنا والبروفيسور داني نابيوديري نعمل بوصفنا أستاذين في جامعة دار السلام[41]. في وقت لاحق، سمعنا في أروقة فندق كيليمانجارو أن رامفال كان مفاوضًا جيدًا، وقد قدَّم دفاعًا جيدًا، غير أن الاتحاد الأوروبي استعرض عضلاته السياسية وعضلات المساعدات، حيث تمخضت مفاوضات لومي 1 عن صفقة سيئة بالنسبة إلى إفريقيا، وفي وقت لاحق ألَّف كتابًا حول لومي أسماه اتفاقية لومي وأزمة الاستعمار الجديد: تقييم لاتفاقيات لومي 1–3 Lomé Convention and the Crisis of Neocolonialisms: An Evaluation of Lomé I–III[42] مايزال هذا الكتاب من أفضل منتقدي اتفاقية لومي؛ ناهيك عن أن وجهة النظر الرئيسة التي يعرب عنها ماتزال سارية المفعول حتى يومنا هذا.

في عام 2000م، حلَّت اتفاقية كوتونو الموقَّعة بين الاتحاد الأوروبي وبين تسعة وسبعين بلدًا من إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، محل اتفاقية لومي، وبعبارة أخرى حلَّت لومي محل ياوندي كما حلت كوتونو محل لومي[43].

أصبحت هذه البلدان جميعها ضمن القبضة الاستعمارية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ولاتزال كوتونو حتى يومنا هذا تشكل اتفاقية الإطار الرئيس بين أوروبا وإفريقيا، عندما وقعت عام 2000م، كان من المفروض أن يظل مفعولها ساريًا لمدة عشرين عامًا.

ترتكز الاتفاقية بصورة أساسية على ستة مبادئ:

1. مبدأ المساواة: يعترف كل من الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي بسيادة الطرف الآخر في إجراء المفاوضات حول الاتفاقيات التجارية.
2. مبدأ التفريق: ينبغي أن تأخذ المفاوضات في الحسبان مستوى التطور لكل بلد، خاصة البلدان الأقل نموًّا والدول غير الساحلية والجزرية.
3. مبدأ المناطقية: تعترف اتفاقية كوتونو بإستراتيجية التنمية طويلة الأمد التي تنطوي عليها المناطقية في مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.
4. مبدأ الالتزام المتبادل: يجب على كل طرف أن يقدم التزامات تبعًا لما اتفق عليه في أثناء سير المفاوضات.
5. مبدأ المشاركة: المشاركة من قبل الناشطين غير الحكوميين؛ مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات المحلية.
6. مبدأ احترام حقوق الإنسان الذي يُراقب من خلال الحوار والتقييم المستمرين.

معاهدة غير متكافئة

سأتناول تنفيذ اتفاقية كونوتو لاحقًا في هذا الفصل[44]. سأوضح أنه بالرغم من المبادئ المتفق عليها آنفًا من حيث التكافؤ والاحترام المتبادل، فإن اتفاقية كوتونو تبقى معاهدة غير متكافئة؛ فمن حيث الأساس، هي اتفاقية بين كتلتي قوة غير متماثلتين؛ القوة (الحقيقية) لخمس عشرة دولة (الآن سبع وعشرون) أعضاء في الاتحاد الأوروبي، تتحدث بصوت واحد يُنسَّق في بروكسل، في مواجهة القوة (الوهمية) لسبعين بلدًا أعضاء في مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، تتحدث بأصوات عديدة. تمتلك أوروبا سوقًا واحدة؛ ولديها قوانين موحدة تُطبَّق على الدول الأعضاء جميعها؛ وحرية حركة للناس والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وسياسات مشتركة بشأن التجارة والزراعة وصيد الأسماك والتنمية المناطقية؛ واتحاد نقدي يتمثل في منطقة اليورو؛ وسياسة مشتركة حول الشؤون الخارجية والأمن[45]. أما دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي فتتمتع بميزات متفاوتة كثيرًا من حيث النواحي الجغرافية والسكانية والاقتصادية، زد على ذلك أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يتراوح بين (9,000) دولار في بعض بلدان الكاريبي إلى ما يقل عن (100) دولار في البلدان الإفريقية الأشد فقرًا.

تمتلك أوروبا أمانة عامة قوية ونشطة في بروكسل، تدعمها إستراتيجية أوروبية عالمية، وتجري مراقبتها وتوجيهها عن كثب من قبل مجلس الأعمال الأوروبي[46]. قد يجادل المرء بأن هذه المراقبة وهذا التوجيه من خارج المفوضية الأوروبية يشبهان مجلس حرب شركات أوروبي، وفي المقابل لا توجد لدى مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي أمانة عامة

حقيقية؛ إذ إنَّ التنسيق الوحيد بين هذه الدول يجري في بيت بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في بروكسل، بمشاركة سفراء هذه الدول المعتمدين لدى العواصم الأوروبية، هم يبذلون جهدهم في ظل الظروف السائدة، ولكنهم في الغالب يقعون تحت رحمة ما تقدمه المفوضية الأوروبية من أجل صيانة بيت بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، والبدلات اليومية التي تقدمها المفوضية الأوروبية من وقت لآخر لتمكينهم من حضور (الورش) والمؤتمرات الدولية. معظم بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي تعاني الضوائق المالية، لدرجة أن عددًا كبيرًا منها يعتمد على الاتحاد الأوروبي وعلى المساعدات التي تقدمها الدول الأخرى من أجل تعديل ميزانياتها الوطنية؛ ولهذا السبب تشعر هذه الدول بالسعادة لقيام المفوضية الأوروبية، وهي المؤسسة نفسها التي يتفاوضون معها حول مستقبل اقتصادياتها الوطنية والإقليمية، بتمويل مسؤوليها في بيت بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في بروكسل.

جوهر اتفاقية كوتونو

عند التطرق إلى جوهر اتفاقية كوتونو، فإن أول شيء يجب فهمه هو أن هذه الاتفاقية لا تتعلق برفاه بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي وتنميتها؛ إنها تتعلق بمحاولات الاتحاد الأوروبي المحافظة على مقدرته التنافسيه في السوق الدولية في مواجهة الولايات المتحدة واليابان، وبصورة متزايدة الصين والبلدان الأخرى المُصنَّعة حديثًا، هذا هو جوهر اتفاقية كوتونو والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي. إنَّ النتائج التي يُتوصَّل إليها من خلال تحليل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية واضحة تمامًا؛ تجني أوروبا أعظم الفوائد وتضمن

ميزتها التنافسية التي ستكون مهددة في حالة اندماج البلدان الإفريقية أولًا، إن ما توصلت اليه لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا تدعم وجهة النظر هذه بصورة كاملة[47].

في ضوء ما تقدم، يصبح من المثير للاهتمام معرفة الكيفية التي تعاملت بها أوروبا مع رفاهية إفريقيا واحتياجاتها التنموية، وبالرغم من أن الوصول إلى الأسواق الأوروبية هو من الأهمية بمكان، إلا أن الشغل الشاغل لإفريقيا هو حماية اقتصادها ضد الهجمات الخارجية. أما القضايا الإفريقية من حيث الأهمية فهي كما يأتي:

1. السيادة الغذائية التي تعتمد على الإنتاج المحلي، والتحكم في وسائل الإنتاج الأساسية، مثل الأرض والمياه والبذور والتكنولوجيا.
2. الزراعة، أولًا وقبل أي شيء آخر، بوصفها وسيلة لكسب الرزق؛ إذ يعتمد ما بين (70) و(75) بالمئة من الشعب الإفريقي على الزراعة، وأي خطوة مجنونة ومتسرعة نحو التحرير ستُعرِّض معيشة هؤلاء الناس للخطر، حيث يعاني معظمهم الفقر المدقع. تُمنح البلدان الأقل تطورًا- على سبيل المثال- معاملة تفضيلية في الدخول إلى الأسواق الأوروبية، وذلك بإعفائها من التعرفات ومتطلبات الحصص، غير أنه يطلب إليها مقابل ذلك تحرير أنظمتها التجارية في ميداني الغذاء والزراعة، وفي الوقت الذي تستطيع فيه قلة من البلدان الأقل تطورًا الاستفادة من الإعفاء من التعرفات والحصص (بسبب ما يسمى بقيود التوريد)، فإنها تصبح رهينة الواردات

الغذائية والزراعية (بما في ذلك الإغراق) من البلدان الأوروبية والبلدان الأخرى.

3. على أن الزراعة التي تعتمد على الحيازات الصغيرة، كما هو الحال في الوقت الحاضر، لا تستطيع إحداث التحول في إفريقيا، فمن الضروري لإفريقيا إحداث تحول في الزراعة حتى يتم تصنيعها؛ ينبغي لإفريقيا أن تُطوِّر مقدرتها الذاتية في إنتاج الأسمدة، والجرارات، والحاصدات، ومعدات الري، والمدخلات الصناعية الأخرى في الزراعة؛ حتى تتمكن الصناعة والزراعة من السير معًا بانسجام، لقد حدد الهيكل الاستعماري لتقسيم العمل مكان الزراعة في إفريقيا ومكان الصناعة في أوروبا.

4. إزالة الاختلالات وحالات عدم التناسق في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالزراعة؛ على سبيل المثال، لا تستطيع البلدان الإفريقية تقديم الدعم المحلي لقطاعاتها الزراعية، ليس فقط بسبب قيود الموازنة، ولكن أيضًا- بالنسبة إلى العديد من هذه البلدان- بسبب الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي والدول المانحة، هذا بالإضافة إلى أن إفريقيا ليس لها حق الدخول إلى ما يسمى بحماية الصندوق الأخضر من الواردات من الخارج، حتى وإن كانت المفوضية الأوروبية-على سبيل النفاق- تتحدث عن حرية التجارة.

5. لقد تحركت أسعار السلع وشروط التجارة الخارجية ضد إفريقيا في اتجاهات طويلة الأمد في السنوات الثلاثين الماضية[48]، فضلًا عن أن أسعار السلع (خاصة المواد الغذائية) قد تذبذبت بصورة عنيفة

في السنوات الأخيرة، ما أدى إلى خسارة في الإيرادات، وتصاعد أسعار الغذاء والمحروقات، وحدوث أعمال شغب بسبب الغذاء.

6. تشكل المعلومات المحلية والتهديدات التي تنطوي عليها الكائنات المعدلة وراثيًّا لأنواع البذور المحلية مصدر قلق كبير لإفريقيا، وهي قضية خلا منها في معظم الأحيان جدول أعمال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ناهيك عن أن إفريقيا لديها مصادر قلق أخرى؛ مثل: معارضة تسجيل براءات الاختراع الخاصة بصور الحياة؛ وسيادة إصدار التنظيمات التي تؤثر في الأمن الغذائي والصحة؛ والقلق بشأن حماية التنوع البيولوجي الذي تنطوي عليه اتفاقية التنوع البيولوجي؛ والحفاظ على حقوق المزارعين.
7. مستويات الحماية المناسبة من الإغراق الزراعي من قبل أوروبا، وتخفيض الدعم للمزارعين الأوروبيين؛ كانت المفوضية الأوروبية تتحدث كثيرًا عن تخفيض الدعم للزراعة؛ في حقيقة الأمر، لقد زيدَ هذا الدعم على مر السنين، ومازال هذا الدعم يرتفع، وفضلًا عن ذلك، فإن إصلاح السياسة الزراعية المشتركة يجعل المنتجات الأوروبية أكثر تنافسية؛ لأنها تستبدل دعم الصادرات بالمساعدات المباشرة للمزارعين.
8. ضمان دخول المنتجات الزراعية المصنعة إلى الأسواق، خاصة إلى الدول التي هي خارج البلدان الأقل تطوُّرًا؛ مثل جنوب إفريقيا وكينيا والموريشوس.

بالنسبة إلى السؤال: كيف هي الاستجابة الأوروبية للأولويات الإفريقية؟ الجواب هو أن اتفاقية كوتونو قد عكست فعليًّا ترتيب الأولويات، وذلك

بوضع البند الأخير (8 في القائمة أعلاه) بوصفه البند الأول، ووضع البند الأول في أسفل القائمة، وحتى نكون أكثر دقة، فإن اتفاقية كوتونو تتعامل فقط مع البند الثامن في القائمة؛ إذ نُحِّيت البنود السبعة الأخرى من جدول الأعمال، لقد جرى التعامل مع الزراعة بوصفها سلعة يمكن المتاجرة بها، فيما تحتل قضية الوصول إلى السوق صلب المفاوضات جميعها.

ريبا، إيبا، أيبا، فيبا، سيبا (REPA, EPA, IEPA, FEPA, CEPA): النسخ المشوهة لاختصارات المفوضية الأوروبية

كانت الفكرة الأساسية المستخدمة في اتفاقية كوتونو هي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية (ريبا) (Regional Economic Partnership Agreements –REPAs)، وعلى نحو بطيء، أُسقط الحرف (آر) من ريبا، كيف حصل هذا؟ ولماذا هو من الأهمية بمكان معرفة ذلك؟ إن مبدأ التكامل الإقليمي أمر مهم جدًّا بالنسبة إلى مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، تقول المادة (2, 35) من اتفاقية كوتونو: «ينبغي أن يبنى التعاون الاقتصادي والتجاري على مبادرات التكامل الإقليمي لدول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، مع الأخذ في الحسبان أن التكامل الإقليمي يمثل أداة رئيسة لدمج بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي في الاقتصاد العالمي». كان الجدول الزمني لمراحل مفاوضات اتفاقية كوتونو على النحو الآتي:

1. عملية بدء المفاوضات: مشاورات واسعة بين دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، ومشاورات إقليمية.
2. خطة عمل دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي.

3. إرشادات إجرائية لبلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي للتحضير، وإجراء المفاوضات للتوصل إلى ترتيبات تجارية جديدة.
4. بناء القدرات لدعم التحضير لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية.
5. المرحلة الأولى: خطة العمل من يناير 2001م حتى سبتمبر 2002م.
6. المرحلة الثانية: 2004–2006م؛ مفاوضات جوهرية.
7. المرحلة الثالثة: 2007م؛ إنهاء المفاوضات والتوقيع.

كان البند الأول على جدول الأعمال المشاورات الإقليمية، وكان البند الرابع بناء القدرات، أما البند الأول فقد نُفِّذ بصورة سطحية جدًّا وبسرعة، في حين لم يُتطرَّق إلى البند الرابع تقريبًا، لقد حضرت العديد من جلسات المفاوضات؛ أحيانًا بوصفي عضوًا رسميًّا في الوفد الأوغندي، وفي أحيان أخرى بوصفي ممثلًا لمنظمات المجتمع المدني، وأستطيع القول بشيء من الثقة إن المفوضية الأوروبية لا تمتلك النية لمساعدة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي على المضي قدمًا في التنسيق الإقليمي، وقد استطاعت دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي الحفاظ– لبعض الوقت– على وحدتها وتضامنها، ولكن المفوضية الأوروبية تمكنت بمرور الوقت من تفتيتها؛ لم ترد أوروبا التفاوض مع مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي بوصفها كتلة واحدة، وفي وقت لاحق عندما جاءت أوروبا لتفاوض بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي كلًّا على حدة، أصبح من الواضح أن المفوضية الأوروبية تتجه لتفتيتها –خاصة إفريقيا– بصورة أكبر، وفي حالة شرق إفريقيا– على سبيل المثال– فإن المفوضية الأوروبية استغلت التمييز بين كينيا والبلدان الأخرى في المنطقة؛ كانت كينيا الدولة الوحيدة التي ليست من بين البلدان الأقل تطورًا، ولهذا لم ينطبق عليها نظام أفضليات

الدول الأقل تطورًا التابع لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي حدا بالمفوضية الأوروبية للتعامل مع كينيا بصورة منفصلة، وهذا يبين الكيفية التيي جرى فيها تحويل اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الإقليمية (ريبا)، في اتفاقية كوتونو الأصلية إلى اتفاقيات للشراكة الاقتصادية (إيبا)؛ ببساطة عن طريق اختفاء حرف (آر) خلسة في معظم الأحيان.

بالنسبة إلى بناء القدرات، سأعطي توضيحًا بسيطًا، في 3 يونيو عام 2001م، وفي اجتماع (كنت حاضرًا فيه)، أعلن رئيس اللجنة التجارية في مجموعة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي عن وجود تهرب في عقد الندوات الإقليمية، وأن الدراسات التحليلية قد أُخِّرت بسبب التأخر في صرف الأموال المقررة من المفوضية الأوروبية؛ وهي الأموال التي تم الالتزام بها بموجب اتفاقية كوتونو، حدث هذا تكرارا؛ لقد أوقفت المفوضية الأوروبية دفع النقود التي التزمت بها، وكما ذكرت سابقًا، كان سفراء دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي يعملون من خلال مقر مجموعتهم في بروكسل الذي تمتلكه المفوضية الأوروبية؛ كانوا يعتمدون على تبرعات المفوضية وما تقدمه من بدلات يومية لتمويل حضورهم الاجتماعات والمؤتمرات، ونظرًا إلى هذه الدرجة من الاعتماد على أموال المفوضية الأوروبية، فإنه من السذاجة المفرطة الافتراض بأن المفوضية الأوروبية ستقوم بجهد خاص لتمويل عقد الندوات الإقليمية والدراسات التحليلية.

لقد جرى تكديس كل شيء ضد بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي وفي صالح المفوضية الأوروبية؛ كانت المفوضية تقرر السرعة التي تسير بها المفاوضات، وجدول الأعمال، والتحضيرات المؤدية إلى المفاوضات، والنصوص التي سيُتفاوض عليها، كانت المفوضية الأوروبية هي التي تحضر

النصوص كل مرة، وما على سفراء دول إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي الا التوقيع على السطور المنقطة أو التفاوض؛ كانت المفوضية الأوروبية في عجلة من أمرها لبلوغ المرحلتين الثانية والثالثة من الاتفاقية، وكانت بيروقراطيتها تقع تحت تأثير متزايد من جماعات الضغوط (على سبيل المثال، الصناعات الغذائية وشركات الصناعة الدوائية)؛ ولذلك كانت في عجلة من أمرها في غالب الأحيان لتوضيب الأمور، أما النتيجة فكانت أن بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي لن يكون في مقدورها أبدًا تحقيق التكامل الإقليمي، أو من أجل ذلك الانخراط في تحليل مدروس للقضايا المعقدة التي تقدمها لها المفوضية الأوروبية. بالنسبة إلى العديد من سفارات بلدان إفريقيا والكاريبي والباسيفيكي، كان تغير الموظفين متكررًا ونزويًّا؛ ولذلك عندما أسقطت المفوضية الأوروبية بصورة حاذقة الحرف (آر) من مفهوم اتفاقيات (ريبا)، لم يلاحظ أي أحد في إفريقيا ذلك، وكانت المفاوضات تدور بعد وقت قصير حول اتفاقيات (إيبا)، وفي نهاية المطاف أصبحت إفريقيا منقسمة على نفسها على نحو تمكنت معه المفوضية الأوروبية من بدء مفاوضات مع البلدان منفردة، وهو ما كانت تمليه بيروقراطية المفوضية في بروكسل وليس احتياجات التنمية والرفاه لشعوب إفريقيا.

ولذلك، وبمرور الوقت–كما هو الأمر بالنسبة إلى المرآة المشوهة– (ريبا REPA) [اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية] أصبحت (إيبا EPA) [اتفاقية الشراكة الاقتصادية]، كما أن (إيبا) أصبحت (أيبا IEPA)[اتفاقية الشراكة الاقتصادية المؤقتة]، وبعدها (فيبا FEPA) [اتفاقية إطار الشراكة الاقتصادية]، ثم (سيبا CEPA) [اتفاقية الشراكة

الاقتصادية الشاملة]. استمرت (إيبا) بوصفها اتفاقية مركزية، وبالرغم من أنه لم يتحدث أحد عنها، فإن (إيبا) في حقيقة الأمر تحولت إلى (نيبا) (NEPA)؛ أي (إيبا) الوطنية؛ لأن المفوضية الأوروبية أخذت بالفعل بتوقيع اتفاقيات وطنية منفصلة مع الأقطار الإفريقية بصورة منفصلة.

كيف هزم شعب شرق إفريقيا المفوضية الأوروبية؟

دار السلام

عندما دخل الرئيس جاكايا كيكويتي مقر الدولة حيث كان الرئيس مكابا وأنا ننتظره في يوم 3 يونيو من عام 2010م الحار والرطب، حيَّا مكابا بعبارة ترحيب تقليدية هي (شيكامو)، كان كيكويتي يصغر مكابا باثني عشر عامًا، وعمل في مجلس وزراء مكابا أولًا بوصفه وزيرًا للمالية وبعدها وزيرًا للخارجية، وفي عام 2005م، خلف مكابا بوصفه رئيس تانزانيا، التفت كيكويتي اليَّ، وذكَّرني بأنني كنت معلمه قبل ثلاثين عامًا في جامعة دار السلام، وبعد أن استوعبت هذا الاعتراف الذي لم يكن متوقعًا، تحولت بسرعة إلى العمل الذي كنا بصدده؛ كان العمل يدور حول الكيفية التي يمكن بها إقناع كيكويتي، ومن خلاله قادة المجتمع الإفريقي الشرقي، بألا يوقع إطار اتفاقية الشراكة الاقتصادية (فيبا)؛ كان يمكن لهذه الاتفاقية أن تكون كارثية بالنسبة إلى تانزانيا وإلى بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي وإلى إفريقيا.

كانت تانزانيا قد وقعت بالفعل الاتفاقية المؤقتة (إيبا) في عام 2009م، وتوقعت المفوضية الأوروبية على نحو مؤكد بأن توقِّع دول المجتمع الإفريقي

الشـرقي اتفاقية (فيبا)، كان من المنتظر أن تُوقَّع اتفاقية (فيبا) في خمسـة أيـام؛ أي يـوم 8 يونيـو، وكان مـن المتوقـع أن يـؤدي توقيع (فيبـا) إلى توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (سيبا)، وحيث إنَّ بنجامين مكابا كان مُتمرِّسًا في تعقيدات مفاوضات (إيبا)، فقد ترك لي مهمة شرح الهدف الذي عقد من أجله اجتماعنا، وحيث إنني كنت متسلِّحًا بالأوراق الفنية الخاصة بالموضـوع التـي أعدَّتها إيلين كوا وأعضاء فريقهـا من الخبراء التجاريين في مركـز الجنـوب –كان من بينهم بيتر لونينبورغ و واس ميوسـونج– شـرعت في الوقت المحدود للرئيس بشرح لماذا يجب ألا تُوقَّع اتفاقية (فيبا) من قبل تانزانيا ودول المجتمع الإفريقي الشرقي.

كان مركز الجنوب قد أعد قائمة بإحدى وعشرين مسألة، لقد تصفحت هـذه المسـائل في الليلـة الماضيـة، واختصرتها إلى السـبع الأهـم، وهي التي أضعهـا في القائمـة الآتيـة، إنهـا تظهـر كيـف أن المفوضيـة الأوروبيـة كانـت تتحكـم في جدول أعمال المجتمع الإفريقي الشـرقي، وتحـاول إجبار المنطقة علـى توقيع اتفاقيـة لم تكن أحادية الجانب وغير نزيهة فقط، بل لأنها أيضًا كانت تتجاوز إطار منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن أضيف أنه بالرغم من أن جزءًا من اللغة كان فنيًّا، فإنه ليس من الصعب فهم أهميتها الاقتصادية والسياسية.

المسـائل السـبع الأكـثر جـدلًا في النصـ الأوروبـي المقـترح علـى المجتمع الإفريقي الشرقي لاتفاقية (فيبا)

1. طلبت (فيبا) إلى المجتمع الإفريقي الشرقي تحرير (80) بالمئة من التعرفـات من سـوق المجتمـع الإفريقي الشـرقي (EAC)، من شـأن

هذا أن يفتح هذه السوق لتدفق الواردات الأجنبية التي ستقتل أي صناعة محلية في دول المجتمع، وتتسبب في بطالة عارمة.

2. سمحت فيبا v لـ (17,4) بالمئة فقط من قيمة الواردات من أوروبا إلى بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي بصفتها منتوجات حساسة، وذلك لم يكن كافيًا، وحتى تكون هناك سياسة تجارية نشطة تدعم التصنيع، يتعيَّن أن تكون لدى المجتمع الإفريقي الشرقي المرونة لحماية الإنتاج المحتمل في المدى البعيد.

3. لم يقدِّم الاتحاد الأوروبي أي تخفيضات في دعمه للمواد الغذائية، ولم يكن محتملًا أن يقوم بذلك مستقبلًا لأسباب سياسية محلية؛ ولهذا فانه بموجب بنود اتفاقية (فيبا)، يمكن للأوروبيين أن يرسلوا غذاءهم المدعوم إلى منطقة شرق إفريقيا، وأن يهددوا الصناعات التي تعتمد على الغذاء في المنطقة، وكذلك الأمن الغذائي لها في المدى البعيد.

4. حظرت مادة الركود في اتفاقية (فيبا)؛ المادة (13) على المجتمع الإفريقي الشرقي زيادة التعرفات لمدة خمس وعشرين سنة هي مدة التحرير، ومن شأن ذلك منع المجتمع الإفريقي الشرقي من استخدام التعرفات لحماية الصناعة الإفريقية الشرقية في المستقبل، وهي–في الأحوال جميعها–كانت متعارضة مع المادة (24) من اتفاقية الجات.

5. لم تسمح المادة (15) من (فيبا) بفرض ضرائب جديدة على الصادرات، أو أنها جعلت من الصعب تطبيقها؛ لم يتَّفق هذا القيد على السياسة مع أحكام منظمة التجارة العالمية، والأهم من ذلك

أن المجتمع الإفريقي الشرقي كان بحاجة إلى فرض الضرائب على الصادرات من أجل الحفاظ على موارده الطبيعية وتكريسها لعملية التصنيع مستقبلًا.

6. قضت المادة الخاصة بالدولة الأكثر رعاية؛ المادة (16) في اتفاقية (فيبا) بأن أي امتياز يمنحه المجتمع الإفريقي الشرقي–على سبيل المثال إلى الصين أو الهند أو البرازيل– يجب أن يتسع ليشمل أوروبا أيضًا، وكان من شأن هذا بصورة عملية أن يقوِّض جهود إفريقيا الرامية إلى بناء علاقات بين دول الجنوب.

فيما كنت أشرح كل قضية للرئيس، كان مساعدان في سكرتاريته يدوِّنان الملحوظات، وطلب الرئيس مزيدًا من التفصيل حول هذه المسائل والإستراتيجية التي يمكن لدول المجتمع الإفريقي الشرقي اتباعها،ولم يكن من الصعب إقناع الرئيس بأن المجتمع الإفريقي الشرقي يجب أن يبقى موحَّدًا، وألَّا يسمح للمفوضية الأوروبية بتقسيم المنطقة عن طريق لعب ورقة عدم انطباق مواصفات البلدان الأقل تطوُّرًا ضد كينيا. بموجب نظام منظمة التجارة العالمية، أُعفيت البلدان الأقل تطورًا من الالتزامات بتخفيض التعرفة، ولكن ليس كينيا. أنهينا محادثتنا بالحصول على تطمينات من الرئيس كيكويتي بأنه لن يكون طرفًا في أسلوب المفوضية الأوروبية هذا القائم على (فرق تسد)، كان الوقت قد حان لي ولبن مكابا لأخذ صور من قبل الصحافة، ونغادر.

عندما صعدت إلى الطائرة في طريقي إلى كمبالا ،كنت أتأمل محادثتي مع الرئيس كيكويتي، وكيف أن مجرد حديث مني كان كافيًا لمواجهة تأثير مساعدات التنمية التي تقدمها أوروبا إلى تنزانيا وشرق إفريقيا؛ كيف

يمكن مناشدة صانعي السياسة الإفريقية ليتخلوا عن الاعتماد على هذه المساعدات التي تعرض سيادتهم في تقرير سياساتهم للخطر؟ كيف يمكن لشرق إفريقيا مقاومة توقيع اتفاقية (إيبا) مع الاتحاد الأوروبي، حتى وإن كان ذلك سيعني فقدان مساعدات التنمية[49]؟ وهل أن القيد المزدوج المتمثل في الحقيقة البنيوية للاعتماد على المساعدات ومتلازمة التبعية النفسية يعني أن زيارتي كان مصيرها الفشل المسبق؟ وإذا كان باستطاعة فرد في قمة سلطة الدولة في إفريقيا التغلب على متلازمة تبعيته النفسية أو تبعيتها النفسية، فهل سيكون في مقدوره أو مقدورها –أيضًا– التغلب على القيد البنيوي؟ وهل يملك أفراد في سلطة الدولة أي تأثير يمكِّن من التغلب على القيد البنيوي، أو أنه قُدِّر لهم من خلال هذا القيد البنيوي أن يبقوا أذلاء إلى الأبد؟ ولوضع الأمر في سياق شخصي بعض الشيء، هل باستطاعة الثقة التي وضعتها في كيكويتي (حتى وإن أثارته مؤقَّتًا) التغلب على تشاؤم روحي المشككة؟

كامبالا، نيروبي، مومباسا

عرفت كمبالا بتلالها السبع الرائعة (الآن يوجد فيها أكثر من ذلك) وبجامعة ماكيريري الجاثمة على إحداها، لقد حاضرت في جامعة ماكيريري بين عامي 1964 و1969م، إلى أن أرسلني إلى المنفى انقلاب عيدي أمين العسكري، وبعد رحلة جميلة من مطار عنتيبي بجانب بحيرة فيكتوريا، استقرَّ بي المقام في فندق متواضع في كمبالا؛ كلفني بن مكابا ومارتن خور (المدير التنفيذي لمركز الجنوب) بمقابلة الرئيس يووري موسيفيني، لقد عرفته جيدًا في أثناء الكفاح السابق ضد ديكتاتورية عيدي أمين (بعد سقوط عيدي أمين في عام 1979م، كنا نعمل في مجلس الوزراء نفسه تحت

إمرة الرئيس بينيسا). كان موسيفيني يُعرَف على نطاق واسع بأنه رجل قوي، ذو بديهة سريعة وتفكير متَّقد يخترق التفاصيل ليصل إلى القضايا الأكبر؛ رجل اعتاد على اتخاذ القرارات الحاسمة، وكان من الأهمية بمكان أن نكسب موسيفيني إلى جانبنا. بحسب تطور الأمور، لم يكن باستطاعتي مقابلته؛ ولذلك كتبت له رسالة تتخذ منحى ما أبلغته إلى الرئيس كيكويتي، آملًا (من أجل أيامنا الخوالي) أن يجد الوقت لقراءتها، ولكن ذلك لم يحدث؛ لقد احتجت عندئذٍ لإشراك منظمة المجتمع المدني الأوغندية في هذا الجهد من أجل تحدي المفوضية الأوروبية.

في عام 1998م، قدمت إلى كمبالا لافتتاح فرع لمعهد إفريقيا الجنوبية للمعلومات والمفاوضات التجارية (سيتيني)، الذي أسَّسته في زيمبابوي في السنة المنصرمة؛ كان الهدف (ولايزال) من إنشائه مساعدةَ المسؤولين التجاريين في جنوب وشرق إفريقيا على العمل من أجل تحقيق صفقات أفضل للمنطقة في أثناء مفاوضات منظمة التجارة العالمية والمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، من بين الحضور في اجتماع ماكيريري كانت جين نالونجا التي كانت حينئذ تشغل منصبًا مرموقًا في مصرف أوغندا، وفي غضون بضعة أشهر، تركت منصبها لمساعدتي على تأسيس مكتب سيتيني في كمبالا، ولإدارته بوصفها مديرة له، كانت جين قد طورت ملكات رائعة في عرض حجج سياسية واقتصادية ذات طابع فني، وبصوت رنان ينم عن الثقة وبطريقة تختصر المصطلحات لتصل إلى الفكرة الرئيسة، في عام 2004م، التحق بها ناثان إيرومبا الذي عمل ذات يوم سفيرًا لأوغندا في جنيف، وكان خبيرًا لامعًا في الشؤون التجارية، أصبح ناثان المدير الإقليمي لمعهد سيتيني،

أما في نيروبي فقد كان مكتب سيتيني هناك يدار من قبل أودور أونجوين؛ أحد قدماء الناشطين السياسيين ضمن المنظمات غير الحكومية.

أتيت على ذكر سيتيني نظرً إلى الأهمية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية والناس الذين يعملون فيها؛ هنالك سوء فهم شائع بأن المنظمات غير الحكومية هي مجرد (دكاكين كلام)، إن انطباعًا كهذا لا يعدو كونه تعبيرًا أحادي الجانب ومتحيزًا، سيتيني يمثل فقط إحدى المنظمات غير الحكومية العديدة في المنطقة (وفي إفريقيا)، أخذ على عاتقه حماية مصالح الناس العاديين عندما تكون حكوماتهم من الضعف بمكان بحيث لا تستطيع مقاومة إملاءات الإمبراطورية، وهنالك منظمة غير حكومية أخرى هي لجنة حقوق الإنسان الكينية التي حضَّرت أوراقًا عن المضامين القانونية لتوقيع دول المجتمع الإفريقي الشرقي لاتفاقية (فيبا)، والتي ناشدت قادة شرق إفريقيا الإحجام عن المتاجرة بأرواح أفراد شعبنا مع أوروبا [50]. إضافة إلى ذلك كانت هنالك منظمات عدة غير حكومية تعمل ضد فرض الأوروبيين اتفاقيات (فيبا) على شعب إفريقيا الشرقية، ويمكنني أيضًا الإضافة بأنه كان من بين هذه المنظمات بعض النشطاء الأقوياء في المنظمات غير الحكومية الأوروبية، الذين تضامنوا مع شعب إفريقيا الشرقية، وساعدوا كثيرًا في أثناء الكفاح ضد اتفاقيات (إيبا)، وهنا أذكر بعضها؛ تحالف الحركة الفلمنكية للشمال والجنوب التي يطلق عليها (11, 11, 11)، والتي تتخذ من بروكسل مقرًّا لها، ونشطاء مثل مارك مايز، ونشطاء من شبكة أبروديف الأوروبية مثل كارين أولمر؛ والبرنامج الإفريقي التابع لمؤسسة روزا لوكسيمبورغ فاونديشن (برلين).

وفي نطاق التحضير للهجوم الأوروبي المتوقع على جبهة (فيبا)، نظَّم معهد سيتيني لقاءات عدة مع مختلف أصحاب المصالح، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون، والقطاع الخاص، وأعضاء في البرلمانات الوطنية وفي دول مجموعة شرق افريقيا، ومنظمات مجتمع مدني أخرى، وأجهزة الإعلام؛ وذلك للإعراب عن قلقهم حول اتفاقيات (فيبا)، الآن وعند هذه النقطة، يصبح دور الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا حاسمًا؛ لذلك قررت منظمات المجتمع المدني استهداف أعضاء الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، كانوا يعملون ضد (ليس فقط المفوضية الأوروبية القوية وذات الموارد الكبيرة)، ولكن أيضًا ضد سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي في أروشا؛ وهي أحد أجهزة المجتمع التي كان ينبغي أن تعمل للحفاظ على المجتمع الإفريقي الشرقي، ولكنه بدا وكأنه يقف مع المفوضية الأوروبية، كانت المفوضية الأوروبية قد استطاعت فعلًا التغلغل في بيروقراطية مجموعة شرق افريقيا في أروشا، في محاولة لتهيئة الأرضية لتوقيع اتفاقية (فيبا). في 9 يونيو عام 2010م، أصدرت سكرتارية مجموعة شرق افريقيا والمفوضية الأوروبية بيانًا مشتركًا قالتا فيه إن اتفاقية (فيبا) كانت جاهزة للتوقيع في اجتماع دار السلام، في خطوة أولى نحو توقيع اتفاقيا (سيبا) في نهاية نوفمبر 2010م.

كان جهازا المجتمع الإفريقي الشرقي –السكرتارية والجمعية التشريعية– يعبران عن وجهتي نظر مختلفتين، ليس فيما يتعلق باتفاقية (إيبا) فقط، ولكن أيضًا حول قضية مهمة أخرى وهي الحصول على أموال من المفوضية الأوروبية لتمويل أنشطتهما، كانت السكرتارية تعتقد أن المحادثات قد امتدت لسنوات، وينبغي أن تصل إلى نهاية؛ أما الجمعية

التشريعية فكانت تؤيد وجهة نظر تقول بأن مجموعة شرق افريقيا يجب ألَّا يتسرع في توقيع وثيقة تقف وراءها المفوضية الأوروبية، وفضلًا عن ذلك كانت الجمعية التشريعية تعارض الاستجابة لإغراءات الكرم المادي للمفوضية الأوروبية، وفي اجتماعها في كيجالي في شهر أبريل عام 2011م- على سبيل المثال- رفضت الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا استخدام منحة بمبلغ (3,48) ملايين دولار، حصلت عليها سكرتارية مجموعة شرق افريقيا من وكالة التنمية الدولية السويدية (سيدا)؛ لتسهيل عملية مفاوضات اتفاقية (إيبا)؛ جادلت الجمعية التشريعية بأن استخدام منحة من (سيدا) لتمويل المحادثات لن يعرض المفاوضات للخطر بما يعيق مصالح دول الشراكة فقط، ولكنه أيضًا سيلحق الضرر ويضعف من إمكانية اتخاذ الأخيرة مواقف أقوى في المفاوضات [51].

من أجل مقاومة هذا الهجوم المزدوج -خارجيًّا من قبل المفوضية الأوروبية، وداخليًّا من قبل سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي- فقد أعد معهد سيتيني ورقة موقف وُقِّعت لاحقًا من قبل عدد من منظمات المجتمع المدني في أنحاء إفريقيا الشرقية جميعها، سيكون لهذه الورقة تأثير حاسم في مومباسا ودار السلام في الأيام القليلة القادمة؛ المحطة الأولى كانت مومباسا.

الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا تجتمع في مومباسا

كان أحد الأصوات الرئيسة للشعب في إفريقيا الشرقية يتمثل في أعضاء الجمعية التشريعية لمجموعة شرق افريقيا، كانت الجمعية قد أنشئت بموجب معاهدة وقَّعتها أوغندا وكينيا وتانزانيا في 30 نوفمبر عام 1999م لتأسيس كتلة مجموعة شرق افريقيا، انضمت بوروندي ورواندا إلى المعاهدة

في 18 يونيو عام 2007م، وبموجب المعاهدة، تتألف الجمعية التشريعية من: تسعة أعضاء يُنتخبون من قبل كل دولة مشاركة، أعضاء بحكم مناصبهم، وهم الوزير أو مساعده المسؤول عن شؤون المجتمع الإفريقي الشرقي من كل دولة مشاركة، والأمين العام والمستشار القانوني لمجموعة شرق افريقيا. من مجموع أعضائها البالغ اثنين وخمسين (في عام 2010م)، كانت الجمعية تضم عشرين امرأة؛ النساء الأكثر نشاطًا في الدفاع عن حقوق الشعب في المنطقة، وكانت مهمة الجمعية التشريعية لمجموعة شرق افريقياتتمثل في تشريع القوانين، والمراقبة، وتمثيل الشعب في إفريقيا الشرقية؛ في محاولة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمنطقة، حيث إن مشروعات القوانين التي تجيزها الجمعية التشريعية ويوافق عليها رؤساء الدول الخمس الأعضاء تصبح ملزمة لحكومات البلدان الخمسة، وبهذا تشكل الجمعية التشريعية– على الأقل نظريًّا– جهازًا تشريعيًّا (فوق وطني) لمجموعة شرق افريقيا.

اجتمعت الجمعية التشريعية لمجموعة شرق افريقيا في مومباسا في الأسبوع الأول من شهر يونيو عام 2010م، وبحلول ذلك الوقت، أُغرِق أعضاء الجمعية بوابل من الوثائق حول اتفاقية (فيبا)، ومن بين تلك الوثائق رسالة من سفراء الدول الأعضاء في جنيف إلى وزراء تجارة البلدان الأعضاء في مجموعة شرق افريقيا، وعدد من الملخصات وأوراق الدفاع من مجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك بيان أعدَّه معهد سيتيني ووقع عليه العديد من المنظمات غير الحكومية؛ كان الجميع يحاول إقناع دول مجموعة شرق افريقيابعدم توقيع مسودة اتفاق (فيبا) التي أعدَّتها المفوضية الأوروبية، كان ممثلو المنظمات غير الحكومية–بما فيها نالونجا، أودور، ومنظمات

أخرى- في ردهة الفندق حيث يقيم أعضاء الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا[52].

تمثلت نتيجة هذا الجهد الجماعي في قرار أُعِدَّ بعناية، ووافقت عليه الجمعية في 3 يونيو، بدأ القرار باستهلال سياسي قوي يعرب عن رغبة مجموعة شرق افريقيا في توقيع اتفاقية (فيبا)، شرط أن تقدم حلًّا لعدد من المسائل العالقة ضمن مقاربة إقليمية، كان من بين هذه المسائل العالقة عدد من القضايا الواردة في الصندوق أعلاه، وقال قرار الجمعية إنه ما لم يوجَد حل مناسب لهذه المسائل، فإن إطار (إيبا) سيلزم المجتمع الإفريقي الشرقي بمعدلات تبادل تجاري سيئة، وقال القرار إن بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي ليست منافسة للاتحاد الأوروبي؛ ولذلك فإن الواردات من الاتحاد الأوروبي ستعرض عملية التصنيع في دول المجتمع للخطر، فضلًا عن أنَّ من شأن دعم الاتحاد الأوروبي للمنتجات الزراعية تهديد مزارعي المجتمع الإفريقي الشرقي، خاصة في مجال صناعة الألبان، ومن ثم تهديد الأمن الغذائي في المنطقة، وأنذر القرار مفاوضي بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي بأنه اذا لم يتمَّ التفاوض حول الاتفاقية بصورة عادلة، فإن سياسات الاتحاد الأوروبية (الحمائية) ستعرض المجتمع الإفريقي الشرقي لممارسات تجارية غير نزيهة لا تتفق مع أهدافها التنموية، وانتهى القرار بدعوة مجلس وزراء المجتمع الإفريقي الشرقي إلى تأخير توقيع اتفاقية (فيبا)؛ وذلك من أجل مراجعتها، وطرحها للموافقة البرلمانية سواء في الدول الأعضاء أو على المستوى الإقليمي.

قرار الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا الذي يطلب إلى مجلس الوزراء تأخير التوقيع على اتفاقية (فيبا) حتى تُحلَّ القضايا الجدلية جميعها أصبح وبصورة مفاجئة أمرًا مثيرًا للمشاعر؛ لقد اكتسب وزنًا سياسيًّا جديدًا؛ كان وفد المفوضية الأوروبية في مأزق: ماذا هم فاعلون الآن؟ كيف يستطيعون تفادي هذا الصوت غير المريح وغير المتوقع للبنية الديموقراطية للمجتمع الإفريقي الشرقي؟ الديموقراطية شيء جميل، ولكن ليس عندما تعترض طريق مجلس الأعمال الأوروبي، مجلس حرب الشركات، يجب أن تأتي الأرباح قبل الديموقراطية. أعلم من خبرتي السابقة أنه عندما كان الأوروبيون يفشلون في الماضي في أخذ ما يريدون بسبب اعتراض المنظمات غير الحكومية أو السياسيين الوطنيين أو المسؤولين في الدولة، فإنهم يلجؤون إلى الوزراء أو حتى إلى رؤساء الدول؛ من أجل القفز فوق العقبات الديموقراطية من أسفل [53]؛ ولهذا في هذه المناسبة أيضًا، اعتقد دي جت أن الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا ليست مهمة؛ وأنه يستطيع أن يصل إلى الرئيس كيكويتي الذي كان في تلك السنة رئيسًا لقمة المجتمع الإفريقي الشرقي، غير أنه عندما اتصل دي جت هاتفيًّا بمجلس الدولة في دار السلام من أجل التحدث مع الرئيس كيكويتي، أُبلِغ بأدب أن الرئيس –لسوء الطالع– خارج المدينة.

عندما أُبلغت بذلك، تأمَّلت انطباعاتي بعد حديثي مع الرئيس كيكويتي بصحبة الرئيس السابق مكابا: هل الأفراد في سلطة الدولة يمتلكون من التأثير ما يمكنهم من التغلب على القيد البنيوي، أم إنه محكوم عليهم بالفشل في ظل قيدهم البنيوي ليبقوا عبيدًا إلى الأبد؟...هل ستتغلب الثقة

التي وضعتها في كيكويتي على تشاؤم روحي المشككة؟ لقد شعرت بسعادة غامرة عندما أوفى الرئيس بوعده.

لقد ربح الشعب الجولة ، والأهم من ذلك البرلمانيون الإفريقيون الشرقيون في الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، على الأقل في يونيو عام 2010م.

صغار المزارعين في كينيا يتحدون الدولة بشأن اتفاقيات (إيبا)

كان الموقف الذي تبنته الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، بالرغم من جهود المفوضية الأوروبية لإضعافها، قد أتخذ في القمة؛ أي على المستوى التشريعي، وهو أمر لم يستطع وزراء الحكومة تجاهله، ولكن يتعيَّن عليَّ أن أخبركم أيضًا عن كفاح الشعب على مستوى القاعدة.

فيما كانت الدول والحكومات الإفريقية لاتزال في مرحلة التغاضي/ التكيف، كان الناس في القواعد يتحركون إلى مرحلة المقاومة؛ في عام 2007م، سجَّل منتدى صغار المزارعين في كينيا دعوى ضد الحكومة الكينية حول مسألة اتفاقية (إيبا)؛ كانت وجهة نظر المنتدى أنه إذا تمَّت الموافقة على اتفاقيات (إيبا) في صورتها الحالية، فإنها ستعرض معيشة ملايين المزارعين في كينيا وبقية منطقة الشرق الإفريقي للخطر، كان بإمكانهم أن يضيفوا أن اتفاقيات (إيبا) ستؤخر تصنيع كينيا والمنطقة.

احتاجت المحكمة العليا الكينية ست سنوات لتصل إلى قرار، في 30 أكتوبر عام 2013م، حكمت المحكمة العليا لصالح المزارعين، علاوة على أن المحكمة وجَّهت الحكومة لوضع آلية لإشراك ذوي المصالح (بما في ذلك صغار المزارعين)، في المفاوضات الجارية حول اتفاقية (إيبا)، وزيادة على

ذلك، لنشر معلومات خلال ثلاثين يومًا عن المفاوضات؛ للتوعية الشعبية، ولتشجيع النقاش حول هذه القضية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى الشعب الكيني.

الوضع منذ شهر سبتمبر 2014م

في 20 سبتمبر عام 2014م، جرى تداول خبر بأن الدول الخمس الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي وقعت اتفاقية الشراكة الاقتصادية (إيبا) مع أوروبا، لماذا، وبعد قرابة أربع سنين من المقاومة الناجحة لضغوط الاتحاد الأوروبي، توقِّع دول المجتمع الإفريقي الشرقي الاتفاقية؟ ماذا الذي حصلوا عليه بموجب هذا الاتفاق؟

دعونا ننظر إلى الموضوع بشيء من العمق؛ في إيجاز داخلي في 23 مايو 2013م لرئيس مركز الجنوب – الرئيس مكابا – أوضحت سكرتارية المركز أن التكلفة المقدرة لتوقيع اتفاقية (إيبا) ستتجاوز منافعها بكثير، أُورد هنا بعض النقاط الرئيسة لهذا الإيجاز:

1. أربع من الدول الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي – بوروندي، رواندا، تانزانيا، يوغندا – هي من البلدان الأقل تطورًا، وحتى لو أنها لم توقع اتفاقيات (إيبا)، فإن تجارتها مع الاتحاد الأوروبي لن تتأثر؛ إذ إنَّها ستستمر في التمتع بالوصول إلى السوق الأوروبية من دون تعرفات أو حصص، بموجب الاتفاقية المعقودة مع الاتحاد الأوروبي والمعنونة (كل شيء باستثناء السلاح).
2. الدولة الوحيدة التي ستتأثر هي كينيا (حيث إنها ليست من البلدان الأقل تطوُّرًا). بموجب بند الدولة الأولى بالرعاية، فإن كينيا ستواجه

تعرفات أعلى من تلك الواردة في نظام الأفضليات المعمم (GSP)، وحتى حينئذٍ، فإن صناعة الأزهار هي التي ستتأثر بصورة أساسية؛ عندما تدخل الأزهار الكينية السوق الأوروبية فإنها ستواجه تعرفات تتراوح بين (5, 8 و 12) بالمئة. في المجمل، ومن دون اتفاقية (إيبا)، فإن صادرات كينيا إلى الاتحاد الأوروبي ستواجه تعرفات جمركية بقرابة (97) مليون دولار سنويًّا، وفي مقابل ذلك وبعد توقيع اتفاقية (إيبا)، فإن كينيا ستواجه احتمال فقدان إيرادات بقرابة (742) مليون دولار سنويًّا بحلول نهاية المدة المقررة للتنفيذ وهي أربع وعشرون سنة، إذا ما أخذت بالحسبان الزيادة في الواردات.

3. بالمقارنة، فإن الإيرادات التي ستفقدها (مع افتراض زيادة الواردات) البلدان الأربع الأخرى الأقل تطوُّرًا الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي، إذا ما وقعت الاتفاقية، فقد احتُسبت كما يأتي:
   - (940) مليون دولار سنويًّا لتانزانيا.
   - (597) مليون دولار سنويًّا لأوغندا.
   - (241) مليون دولار سنويًّا لرواندا.
   - (24) مليون دولار سنويًّا لبوروندي.
4. لم تكن هذه تمثل الخسائر كافة، إن توقيع اتفاقية (إيبا) سيعرض معيشة ملايين عدة من صغار المزارعين للخطر، إضافة إلى مزارعي الدواجن والناس الذي يعيشون على صناعة السمك في شرق إفريقيا؛ سيكون هناك تأثير في آفاق مستقبل التصنيع في شرق إفريقيا، وقد جادل مركز الجنوب بأن بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي لديها مقدرة تنافسية أكثر من الاتحاد الأوروبي في (10) بالمئة فقط من

خطوط التعرفة الكلية، وهذا يعني أن الاتحاد الأوروبي قد يتفوق من حيث القدرة التنافسية على الصناعات الإفريقية الشرقية في عقر دارها في (90) بالمئة من خطوط التعرفة، بتحرير (82) المئة من التعرفات كما تطالب به اتفاقية (إيبا)، فسيُحرَّر (2,366) خط تعرفة، ما يجعل إمكانية الحصول على إنتاج محلي مستقبلًا من هذه المنتجات أمرًا مشكوكًا فيه. أما قائمة القطاعات التي قد تتأثر بالواردات من أوروبا فتضم الآتي:

- المنتجات النفطية المصنعة.
- المنتجات الكيماوية للزراعة.
- السلع الكيماوية.
- الأدوية، المطاعيم، المضادات الحيوية.
- المنتجات الصناعية الوسيطة.
- المنتجات الصناعية النهائية.
- صناعة السيارات.
- المنتجات الزراعية.
- الكتب والكراسات والمواد المطبوعة الأخرى.

وقد ختم إيجاز مركز الجنوب بالقول: «ولهذا، فإن تكلفة توقيع اتفاقية (إيبا) بالنسبة إلى تانزانيا وللمجتمع الإفريقي الجنوبي بصورة كلية تفوق منافعها».

فيما عدا هذا التقييم من قبل مركز الجنوب والتحليلات المماثلة من قبل منظمات المجتمع المدني التي تتخذ من شرق إفريقيا مقرًّا لها –مثل معهد سيتيني ومفوضية حقوق الإنسان الكينية– لم تكن هنالك دراسات

شاملة مقارنة، سواء من الوزارات ذات العلاقة في حكومات شرق إفريقيا أو من سكرتارية شرق إفريقيا في أروشا.

ومع ذلك، وفيما كان الكتاب في طريقه إلى المطبعة، توصلت حكومات شرق إفريقيا إلى اتفاقيات (إيبا)، ولم يبقَ غير التوقيع، وفي ضوء التحليل السابق لمركز الجنوب ومنظمات المجتمع المدني الأخرى التي تتمتع بالخبرة في قضايا تتعلق بتجارة إفريقيا مع العالم، لا بد للمرء من طرح السؤال: لماذا تتوصَّل حكومات مجموعة شرق افريقيا إلى اتفاق يتعارض مع مصالح اقتصادياتها وشعوبها؟

والجواب عن هذا السؤال ينبغي أن ينتظر كشفًا كاملًا لما جرى وراء الكواليس خلال الأشهر التي سبقت توقيع الاتفاق، وهي مهمة متروكة للمؤرخين. في هذا الوقت، واعتمادًا على خبرتي ومعلوماتي بالممثلين الرئيسين في هذه الحرب، كل ما أستطيعه هو أن أقترح مناطق قد يرتادها المؤرخون في المستقبل للقيام بمزيد من البحوث الأكثر شمولية.

5. ازدياد ضغط الاتحاد الأوروبي منذ إخفاقه في إقناع المجتمع الإفريقي الشرقي بتوقيع اتفاقية (سيبا) في نوفمبر عام 2010م. لقد أصدر الاتحاد الأوروبي ما يرقى إلى الإنذار: إذا لم تُوقَّع اتفاقية (إيبا) بحلول 1 أكتوبر عام 2014م، فإن شرق إفريقيا يستدعي بذلك عملًا مضادًّا خطيرًا من قبل الاتحاد الأوروبي، سيكون من شأنه إلحاق الأذى باقتصاديات شرق إفريقيا[54].
6. ضغط متزايد من قبل صناعة الأزهار في كينيا، وهي صناعة تتحكم في شركات عالمية كبرى وبعض الشخصيات الكينية الغنية والمؤثرة.

7. إضعاف القيادة السياسية الإفريقية الشرقية في مواجهة اتفاقية (إيبا)؛ قد يكون ذلك بمثابة نتيجة مباشرة لاعتمادهم على المساعدات التنموية التي وعدت بها أوروبا. في كتاباتي السابقة وصفت المنافع المتأتية من المساعدات التنموية على أنها أمر وهمي[55].
8. تأثير اعتماد سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي على العون من الاتحاد الأوروبي؛ ما يزيد بقليل على (60) بالمئة من ميزانية المجتمع الإفريقي الشرقي للسنة المالية (2014– 2015م) (17, 78 مليون دولار) كان يُموَّل من قبل المانحين، و (32) بالمئة (9, 41 مليون دولار) كان يمول من الدول الخمس الأعضاء في المجتمع الإفريقي الشرقي، كان هنالك أيضًا تمويل متواضع بمبلغ (5) ملايين دولار من وكالات أخرى؛ ولذلك لم يكن مستغربًا أن يرى الاتحاد الأوروبي في سكرتارية المجتمع الإفريقي الشرقي حليفًا له في الإسراع بعملية توقيع اتفاقيات (إيبا).
9. إضعاف تأثير الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا ومنظمات المجتمع المدني في سير المفاوضات الخاصة باتفاقية (إيبا) بين عامي 2010 و2014م.
10. عامل إضافي مساعد تمثل في الديناميكية الجيوسياسية العالمية التي ظهرت إفريقيا الشرقية من خلالها وكأنها تقف إلى جانب البلدان الغربية –بقيادة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي– ضد التهديد المتزايد لما يسمى (الإرهاب الإسلامي). كان وجود دول حلف الأطلسي في إفريقيا (خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا

وفرنسا) مرحبًا به منذ الإطاحة بالقذافي في ليبيا، والفوضى التي أخذت تعم الشرق الأوسط ومنطقة الصحراء امتدادًا إلى الصومال؛ لقد تسلمت البلدان الإفريقية الشرقية –خاصة كينيا وأوغندا– ما قيمته ملايين الدولارات من المعدات العسكرية من الغرب بين عامي 2012 و2014م.

غير أن التوصل إلى اتفاقية شيء، وإقرارها من قبل برلمانات الدول ذات العلاقة قبل تنفيذها شيء آخر، لقد بقي عدد من القضايا المهمة التي تركت من دون حل، من بينها: قضية الضرائب على الصادرات (حق بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي في فرض ضرائب على تصدير السلع التي كانت تحتاجها من أجل تصنيعها)؛ ومسألة مادة الإخفاق في التنفيذ (التي تخوِّل المفوضية الأوروبية فرض عقوبات ضد بلدان المجتمع الإفريقي الشرقي التي تخفق في الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والديموقراطية والحكم الرشيد)؛ ومسألة ما يدعى مادة اللقاء مرة أخرى، التي تتعلق بقضايا الاستثمار، والمشتريات الحكومية، وسياسة المنافسة والخدمات.

وبعد ذلك، هنالك قضية تنفيذ اتفاقية (إيبا)، إذ إنَّ توقيع الاتفاقية يشكل شيئًا وتنفيذها يعدُّ شيئًا آخر.

استنتاجات

أولًا: خبرة إفريقيا في علاقتها مع أوروبا توضح أن التجارة كلمة ناعمة من أجل الحرب فقط؛ إن تهديد أوروبا بفرض عقوبات بوصفه سلاح إقناع أخيرًا في مفاوضات (إيبا) كان عملًا من أعمال الحرب. سأتناول

هـذه القضية مـرة أخرى في الفصل الخامس؛ العقوبـات التجارية بوصفها أعمال حرب.

ثانيًـا: نحـن نتعامـل مع هياكل راسـخة خلفتهـا في إفريقيا مئة سـنة من الحكم الاسـتعماري، كان المرء يعتقد بأن خمسـين سـنة كافية للتخلص من هذه الهياكل؛ تمتلك البلدان الآسـيوية سـجلًّا أفضل من إفريقيا في التعامل مع هذه المعضلة، ربما كان ذلك يتعلق بنوعية القادة لديهم؛ لكنني أعتقد أن ذلك له علاقة أكبر بالجغرافيا السياسية للمنطقتين.

ثالثًـا: يجـب أن يتـم تجنـب الاسـتخلاصات المقـررة مسـبقًا (غالبًا من اليسـار)، التي تقضي بأن الجهود جميعها التي تبذل في العمل مع القيادات الفاسدة للمستعمرات الجديدة مآلها الفشل؛ إنه ضرب من الدوغماتية، إذا مـا دفـع بالموضوع إلـى نتيجته المنطقية، فإنه يقود حتمًا إلى طريق مسـدود: لا يمكـن فعل شـيء حتى تكـون هنالك نهاية للرأسـمالية، أو أن يكون هنالك تغيير في النظام يحمل قيادة ثورية إلى السـلطة، قد يحدث هذا، ولكن حتى تحدث هذه الأشياء، فيجب أن تُدمَّر هياكل التبعية، ليس بالضرورة بضربة واحـدة، ولكـن قطعـة قطعـة. سـأعود لهـذا الموضـوع في الفصـل السادس، والمعنون من الحرب إلى السلام: نظرية وممارسة التغير الثوري.

رابعًـا: إحـدى هـذه القطـع التـي يتعـيَّن كسـرها مـا يدعـى المسـاعدات التنموية؛ فقد تحول العون المؤسسـي إلـى هياكل وعادات لديها نزعة لإعادة إنتاج نفسها، وقد حدث هذا لكامل صرح مفاوضات اتفاقية (إيبا). إن بيت مجموعـة بلدان إفريقيا والكاريبي والباسـيفيكي في بروكسـل يمثل أكثر من تعبير عماري لهذا الصرح؛ إنه تعبير عن يد متسـولة تقول لسـيدها، أعطني

بعض المال حتى أستطيع دراسة الوضع وتحضير نفسي للتفاوض معك، إنها قمَّة السذاجة؛ إذا أردت التحدث مع خصمك، فموِّل (بناء مقدراتك)، كما هو معلوم في المصطلحات الرسمية.

خامسًا: يجب تفكيك لغة المفاوضات التجارية بحيث يمكن فهمها من قبل المواطن العادي، فهذه التعبيرات الفنية لم تسقط من السماء، فهي تمتلك تاريخًا وهدفًا، وإذا ما استُخلصت من التاريخ، فإن المصطلحات تكتسب الحياة الخاصة بها؛ الكلمات تتحول إلى حقائق، لقد رأينا كيف أن كلمات (الأفضلية، والتعرفات التفضيلية) تسرَّبت إلى مفردات المفاوضات التجارية إبان الحقبة الاستعمارية كأفضليات استعمارية، وتطورت إلى شيء يشبه الضد، والشيء الذي كان في الحقيقة أفضلية في صالح الإمبراطورية قُدِّم وكأنه أفضلية في صالح المستعمرات. هذا التحريف اللغوي واستخدام المجاز الاستعماري يخفيان وراءهما نظامًا استغلاليًّا قمعيًّا، من المفهوم أن الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالمفاوضات التجارية لا يمكن تجنبها، ولكن من مهمة المفاوضين التجاريين من دول الجنوب إيضاح مضامينها بالنسبة إلى سياسات الدول وحياة الناس العاديين وأعمالهم.

للذهاب أبعد من الكلمات، يصبح الإمساك بالحكاية أكثر أهمية؛ الروايات الاستعمارية لاتزال مستمرة، إذا لم تكتب قصتك، فإن آخرين سيكتبونها لك. هذا الكتاب يتناول الجانب الذي يخصنا من القصة حيث نرويها.